# الفصل الثالث

## انتفاضة الأقصى

بعد ثلاثة أسابيع من المعارك الدامية فى الأراضى المحتلة، أعلن رئيس الوزراء «إيهود باراك» عن تخطيط جديد، يهدف إلى تحديد الوضع النهائى للمنطقة فى أكتوبر ٢٠٠٠م[١]. وفى أثناء هذه الأسابيع، تم قتل أكثر من ١٠٠ فلسطينى، من ضمنهم ٢٧ طفلاً، من خلال «الاستخدام المتعجرف لأدوات القتل المميتة المهلكة، فى ظروف لم تكن فيها حياة قوات الأمن (الإسرائيلية) ولا غيرهم معرضة لخطر أو تهديد، الأمر الذى أدى فى النهاية إلى قتل غير شرعى»، ذلك ما ذهبت إليه منظمة العفو الدولية، فى تقريرها المفصل، الذى نادراً ما ذكرته الولايات المتحدة[٢]. إن نسبة القتلى الفلسطينيين لنظرائهم الإسرائيليين كانت حوالى ١٥-١، مما يبين موارد القوات الإسرائيلية المتوفرة المتفوقة حينذاك[٣].

**لم يقدم «باراك» مخططه بالتفصيل، ولكنه قدم الخطوط الأساسية المعروفة: وهى التى تتوافق مع «خريطة الوضع النهائى» التى عرضتها الولايات المتحدة-إسرائيل كقاعدة لمفاوضات كامب ديفيد، التى انهارت فى يوليو ٢٠٠٠م. ويدعو هذا المخطط، الذى يمثل امتداداً لمقترحات تيار الرفض الذى قادته الولايات المتحدة-إسرائيل فى السنوات السابقة، إلى تقسيم الأراضى التى احتلتها إسرائيل فى ١٩٦٧م إلى كانتونات، مع وضع آليات تضمن بقاء الأرض والثروات الصالحة للاستخدام (المياه بصفة أساسية) فى أيدى إسرائيل، بينما تقوم سلطة فلسطينية فاسدة وقمعية بإدارة شئون السكان الفلسطينيين، لاعبة الدور التقليدى الموكل لأولئك المتعاونين المحليين مع الحكم الاستعمارى، وهو أقرب ما يشبه القيادة السوداء فى حكم البانتوستان فى جنوب أفريقيا. وتبعًا للمخطط، سيكون هناك ثلاثة كانتونات فى الضفة الغربية: كانتون فى الشمال، يشتمل على نابلس**

**والمدن الفلسطينية الأخرى، وكانتون فى الوسط فى رام الله، وكانتون ثالث فى الجنوب يرتكز على بيت لحم، أما أريحا فستكون معزولة. ويدعو المخطط أيضًا إلى قطع الصلات بين الفلسطينيين وبين القدس، التى تعتبر مركزًا للحياة الفلسطينية. ولا يقتصر المخطط على الضفة، وإنما يمتد إلى غزة، حيث تحكم إسرائيل قبضتها وسيطرتها على المنطقة الساحلية الجنوبية، وعلى مستوطنة فى نتساريم (وهو المكان الذى شهد مؤخرًا عمليات وحشية كثيرة)، فتنتشر هناك أعداد ضخمة من وحدات الجيش الإسرائيلى، بالإضافة إلى الطرق التى شقت وقسمت قطاع غزة عدة تقسيمات. وبناء على هذه المقترحات، سلكت إسرائيل سلوكها الاستيطانى المتضخم، خاصة فى ظل الإغداق الأمريكى، المتضخم أيضًا، من المعونات والمساعدات، وفى ظل قدرة الولايات المتحدة على تطبيق نسخة جديدة من عملية السلام بعد حرب الخليج ١٩٩١م.**

وكان هدف مفاوضات كامب ديفيد الحصول على التزام رسمى فلسطينى من (السلطة الفلسطينية) بهذا المشروع. وبعد شهرين من انهيار محادثات السلام، بدأت فترة العنف.. التى نعيشها حاليًا. لقد برزت الاشتباكات والاحتكاكات - وهى المعروفة دائمًا بتصاعداتها - حينما فوضت حكومة باراك، آرييل شارون بزيارة إلى المسجد الأقصى، فى حماية ألف شرطى إسرائيلى، فى يوم الخميس ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠ م. وشارون ليس رجلاً عاديًا فى الوعى الفلسطينى، بل هو رجل صاحب سجلات ثرية، وأرقام قياسية، لأشرس العمليات العسكرية، التى ترجع إلى عام ١٩٥٣م، فهو باختصار رمز لبطش وإرهاب الدولة الإسرائيلية. وكان هدف زيارته المعلن هو إظهار «السيادة اليهودية» على ساحة الأقصى، إلا أن المراسل المحنك «جرهام أوشر» أشار إلى أن «انتفاضة الأقصى»، كما يسميها الفلسطينيون، لم تندلع نيرانها على أثر زيارة شارون، وإنما على أثر التواجد العسكرى العرمرم (بالإضافة إلى تدخل رجال الشرطة)، الذى قام باراك بحشده، فى اليوم التالى من زيارة شارون، وهو يوم الجمعة.. يوم تجمع المسلمين لصلاة الجمعة (الأسبوعية). وطبعًا، أدى ذلك إلى اشتباكات عنيفة، عند خروج آلاف المصلين من المسجد، الأمر الذى أسفر فى النهاية عن مقتل ستة فلسطينيين، وجرح أكثر من مائتين.

مهما كانت أهداف باراك، فلم تكن هناك وسيلة أفضل لإشعال المنطقة بفظائع العنف التى وقعت فى الأسابيع التالية.

ويمكن قول نفس الشىء على فشل مفاوضات كامب ديڤيد، التى ركزت على موضوع القدس، فى نفس السياق. ربما كان «باروخ كيميرلينج»، الباحث الإسرائيلى فى علم الاجتماع، مبالغًا عندما كتب فى أشهر الجرائد اليومية الإسرائيلية، «هارتس»، أن الحل لهذه المشكلة «كان يمكن الوصول إليه فى ظل خمس دقائق»، إلا أنه كان محقًا عندما قال: «إن الأمر، فى ظل أى منطق ديبلوماسى، كان لا بد أن يكون أيسر وأسهل الموضوعات حلاً»[٤]. إنه لمن المفهوم، أن يرغب كلٌ من «كلينتون» و«باراك» فى إخفاء ما يفعله الإسرائيليون والأمريكيون فى الأراضى المحتلة، وهو الأمر الذى يعد أكثر أهمية من المفاوضات حول القدس. ولكن لماذا وافق ياسر عرفات على هذا الأمر أيضًا؟ ربما لأنه يدرك جيدًا بأن القيادات العربية تنظر إلى الفلسطينيين على كونهم أذى، فهم لديهم مشاكل مع الاستيطان على شاكلة البانتوستان، إلا أنهم لن يستطيعوا التهاون فيما يمت بإدارة الأماكن المقدسة. . ومن ثم تتخوف تلك القيادات من ردود فعل شعوبها. وكما تظهر لنا خبرة القرون، على مر التاريخ، بأنه ليس هناك أصعب ولا أشد من مجابهة المشاعر الدينية.

إن التجديد الأساسى والجوهرى فى مخطط «باراك»، يتمثل فى فرض الطلبات الأمريكية-الإسرائيلية بواسطة القوة المباشرة، بدلاً من الديبلوماسية الملزمة (المُرغمة)، حيث تكون الوسيلة أكثر شراسة وقسوة، مع أولئك الضحايا الذين رفضوا الانصياع بأدب وذوق، كما طُلب منهم. أما الخطوط العريضة، فهى متفقة - فى الأصل - مع سياسات تم تدشينها بطريقة غير رسمية فى عام ١٩٦٨م (مخطط ألون)، وكذلك متفقة مع مقترحات مختلفة، تم عرضها من قبل حزبى العمل والليكود (مخطط شارون، ومخططات حكومة العمل، وغيرهما). ومن المهم هنا التنويه بأن السياسات لم يتم اقتراحها فقط، بل تم أيضًا تطبيقها بمساعدة الولايات المتحدة. وقد أقرت الولايات المتحدة تأييدها لهذا الشأن منذ عام ١٩٧١م، عندما قامت واشنطن برفض الإطار الديبلوماسى الأساسى، الذى كانت قد بادرت به (قرار الأمم المتحدة ٢٤٢)، وانتهجت بعدها رفضًا أحاديًا للحقوق الفلسطينية فى

الأعوام التالية، الذى توهج ووصل إلى ذروته فى «عملية أوسلو». وبما أن كل هذا قد تم نقضه، بمنتهى الحنكة، فى كتب التاريخ، على يد الولايات المتحدة، فإن الأمر سيتطلب منا جهداً لكشف الوقائع الحقيقية.

وكما هو ملاحظ، فإن مخطط «باراك» يمثل صورة قاسية من التيار الرفضى المعروف للولايات المتحدة وإسرائيل. فهو يدعو إلى وقف الكهرباء، المياه، الاتصالات التليفونية، والخدمات الأخرى، والتى أصلاً لا يستفيد منها السكان الفلسطينيون - القابعون تحت الحصار - إلا أقل القليل، ولا يأخذون منها سوى الفتات. ومن المهم هنا أن نعيد إلى الأذهان، واقعًا أساسيًا، استفحل منذ عام ١٩٦٧م، ألا وهو: أن النظام العسكرى الإسرائيلى قام بمنع الأراضى المحتلة من تنمية نفسها بنفسها، تنمية ذاتية مستقلة، لكى يتركها فى النهاية أسيرة للفوضى والاعتماد على الغير، وقد تجلى هذا الوضع المذرى فى أثناء عملية أوسلو، التى أدارتها وتولتها الولايات المتحدة. وكانت سياسة «الإغلاقات» المستمرة، والتى كانت تُنفذ بمنتهى القسوة من قبل حكومات «العمل»، سببًا فى تجلى هذا الوضع. وكما أوضحت الصحفية المعروفة والمرموقة، «أميرة هاس»، أن هذه السياسة نشأت على يد «رابين»، عندما كان رئيسًا للوزراء، «نشأت» قبل شروع حماس فى تخطيط العمليات الانتحارية.. بسنوات، (و)«أخذت تتطور عبر السنين، خاصة منذ إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية[٥]» ولم تكن سياسة الإغلاق هى السياسة الوحيدة - لتفعيل آلية الخنق والسيطرة - وإنما رافقتها سياسة أخرى، وهى سياسة «استيراد بضاعة فى غاية الأهمية لتحل مكان العمالة الفلسطينية الرخيصة». التى يعتمد عليها معظم الاقتصاد الإسرائيلى: استيراد مئات الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين، من مختلف أنحاء دول العالم، عانى أكثريتهم من وطأة الإصلاحات الليبرالية الجديدة، التى جلبتها «العولمة» فى ظل الأعوام الأخيرة، وهم يعيشون فى إسرائيل عيشة العبيد، المجردين من أية حقوق، كما يرد فى الصحف الإسرائيلية.

**وكانت جماعة رجال الأعمال الإسرائيليين تشكل معارضة قوية وأساسية لهذا البرنامج، تلك الجماعة التى تعتمد على السوق الفلسطينية الأسيرة (صادرات سنوية تصل إلى ٢,٥ بليون دولار)، والتى صاغت علاقات مع موظفى الأمن**

**الفلسطينى، وكذلك مع مستشار (عرفات) الاقتصادى، لتساعدهم على خلق احتكارات تحت مظلة وموافقة السلطة الفلسطينية»[٦]. كما كانت تأمل هذه الجماعة فى إيجاد مناطق صناعية بالأراضى المحتلة، تنقل إليها التلوث والأذى، مستغلة فيها القوة العاملة الرخيصة، التى ستُسكنها فى بنايات غير آدمية، تملكها الشركات الإسرائيلية والنخبة الفلسطينية.**

إن مقترحات «باراك» ـ وهى تحذير أكثر منها خطة ـ ليست إلا امتداداً طبيعيّا لما كان يحدث فى السابق. هذه المقترحات تمثل امتداداً لمشروع «النقل غير المرئى»، الذى تم فحصه ودراسته لسنوات عديدة، وهو مشروع أكثر منطقية من «الإبادة الإثنية» المباشرة (التى نطلقها على العمليات التى يقوم بها العدو الرسمى). فمن السهولة جلب أناس، مفتقدين للأمل ولمعنى الحياة، إلى أرض إسرائيل، فهم لن يعارضوا أى فرصة للنجاة، أيّا كان مكان النجاة. وقد تم تناول المخططات – التى تعود جذورها إلى الأهداف التقليدية للحركة الصهيونية الأصلية (على اختلاف جميع الأيديولوچيات) – فى المناقشات الداخلية للحكومة الإسرائيلية فى عام ١٩٤٨م، وفى الوقت الذى كانت فيه الإبادة الإثنية المباشرة تجتاح الفلسطينيين، فتوقع الموالون للعرب فى داخل الحكومة الإسرائيلية **Israeli government Arabists** أن اللاجئين «سيتم قمعهم» و«سيموتون»، بينما «سيتحول أغلبهم إلى تراب آدمى، وإلى مزبلة المجتمع، ليلتحقوا فى النهاية بأكثر الطبقات فقراً فى الدول العربية[٧]» والمخططات الحالية، سواء تم فرضها بالقوة أو الديپلوماسية، لديها نفس الأهداف. وهى مخططات يمكن تحويلها إلى حقيقة، إذا ما اعتمدت على القوة الكبرى المهيمنة على العالم، وعلى عقولها المفكرة.

وقد قامت «أميرة هاس» بوصف الوضع بمنتهى الدقة، بعد «إعلان المبادئ» فى سبتمبر ١٩٩٣م، لتكشف الصورة على حقيقتها لكل من اختار أن يتبصر – «لقد هيمنت إسرائيل أمنيّا وإداريّا» على معظم أراضى الضفة الغربية، و٢٠٪ من قطاع غزة. لقد استطاعت:

**أن تضاعف عدد المستوطنين فى خلال عشر سنوات، أن توسع المستوطنات، أن تستمر فى سياستها العنصرية فى تخفيض حصص المياه لثلاثة ملايين فلسطينى، أن**

**تمنع التنمية الفلسطينية فى معظم أراضى الضفة الغربية، أن تحصر شعبًا بأكمله فى داخل مناطق شديدة الحدودية، محاطة بشبكة من الطرق التى يستخدمها اليهود وحدهم. وفى أثناء هذه الأيام، حيث الضغوط الشديدة والقاسية على حرية التحرك فى داخل الأراضى الفلسطينية، يبقى حوالى ثلاثة ملايين من الفلسطينيين مسجونين فى داخل البانتوستان، حتى يستسلموا للمطالب الإسرائيلية. إن حمام الدماء، الذى يبرز أمامنا فى الأسابيع الثلاثة الأخيرة، هو نتاج طبيعى لسبع سنوات من الكذب والتضليل، كما كانت الانتفاضة الأولى هى النتاج الطبيعى للاحتلال الإسرائيلى المباشر**[٨].

إن مشاريع الاستيطان والإنشاء ستستمر فى ظل التأييد الأمريكى، بصرف النظر عمن سيكون رئيس وزراء إسرائيل. وفى ١٨ أغسطس ٢٠٠٠م، لاحظت «هارتس» أن حكومتين إسرائيليتين، «رابين» و«باراك»، قد أعلنتا عن «تجميد» الاستيطان، مما يتناسب ويتلاءم مع الصورة الحمائمية التى تفضلها الولايات المتحدة، والتى يفضلها الكثيرون من اليسار الإسرائيلى. إلا أن الحكومتين استخدمتا «التجميد» لتفعيل شوكة الاستيطان، والذى تضمن إسالة لعاب المستوطنين العلمانيين من خلال الإغراءات الاقتصادية، ومن خلال إعطاء هبات فورية للمستوطنين المتطرفين دينيًا. **«هناك تجميد، وهناك حقائق»، كما أشار تقرير «هارتس»**[٩] **الحقيقة هى أن الاستيطان فى الأراضى المحتلة زاد بمعدل أكثر من أربعة أضعاف، متماشيًا بنفس سرعة التزايد فى داخل المجتمع الإسرائيلى المتواجد فى المراكز الإسرائيلية، وقد استمر هذا الوضع - وربما تزايدت حدته - فى عهد «باراك».**

وقد يأتى الاستيطان جالبًا معه مشاريع ضخمة للبنية التحتية، بهدف إدماج أكبر قدر من الأراضى المحتلة فى داخل إسرائيل، تاركًا الفلسطينيين فى عزلة وفى وحشة، اللهم إلا «الطرق الفلسطينية» التى تمثل مكابدة يومية للفلسطينيين.

ويأتى هنا الصحفى المشهور، «دانى روبنشتاين»، ليشير قائلاً:

**إن قرّاء الصحف الفلسطينية يتوالد عندهم الإحساس (وهو إحساس صحيح) بأن النشاط الاستيطانى لا يتوقف أبدًا. فإسرائيل تسعى باستمرار وراء إنشاء، توسيع، وفرض المستوطنات اليهودية فى الضفة الغربية وغزة. فإسرائيل تستولى**

**دائمًا على منازل وأراض فى مناطق وراء حدود ١٩٦٧م وطبعًا يكون كل هذا على حساب الفلسطينيين، من أجل حصرهم، فى النهاية، فى ركن، ثم طردهم خارج الأراضى. بلغة أخرى، أن الهدف يتمثل فى انتزاعهم من مواطنهم، ومن عاصمتهم، القدس**[١٠].

أما قرّاء الصحف الإسرائيلية، والكلام لـ «روبنشتاين»، فهم محمون من الحقائق غير السارة، إلا أن هذا لا يحدث دائمًا. وفى الولايات المتحدة، تستوجب الضرورة إبقاء الجمهور الأمريكى تحت حالة من الجهل، وذلك لأسباب واضحة: أن البرامج الاقتصادية والعسكرية الإسرائيلية تعتمد أساسًا على التأييد الأمريكى، الذى لا يلاقى ترحيبًا محليًا، والذى سيلاقى مزيدًا من عدم الترحيب، إذا ما اكتشف الجمهور الأمريكى الحقيقية.

ولمزيد من التوضيح، قام مراسل الدفاع فى جريدة «هارتس»، فى ٣ أكتوبر ٢٠٠٠م، وبعد أسبوع من القتال العنيف، بتقديم تقرير يقول الآتى: «أكبر صفقة من طائرات هليكوبتر العسكرية اشترتها القوة الجوية الإسرائيلية فى خلال عشر سنوات»، وهى اتفاقية مع الولايات المتحدة لإمداد إسرائيل بـ ٣٥ طائرة هليكوبتر (بلاك هوك) عسكرية، بالإضافة إلى قطع غيار وبديلة يصل ثمنها إلى ٥٢٥ مليون دولار، مع وقود، هذا غير طائرات هليكوبتر الأباتشى. هذه هى «أجدد وأحدث الطائرات هليكوبتر المهاجمة فى المخزون الأمريكى»، كما تضيف «الجيروسالم بوست»[١١].

**وفى ١٩ أكتوبر، قدمت منظمة العفو الدولية تقريرًا، تستنكر فيه بيع الطائرات الهليكوبتر العسكرية؛ لأن هذه «الطائرات التى وفرتها الولايات المتحدة تم استخدامها فى انتهاك حقوق الإنسان، سواء تجاه الفلسطينيين أو الإسرائيليين العرب، فى أثناء المشاحنات الأخيرة فى المنطقة»** [١٢].

لقد تم إدانة إسرائيل دوليًا (مع امتناع الولايات المتحدة) «لاستخدامها الشرس والمبالغ فيه للقوة»[١٣]. حتى هذه الإدانة تتضمن قدرًا نادرًا من الشجب والاستنكار من قبل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، خاصة فيما يتعلق بالهجمات التى انهالت على ١٨ سيارة إسعاف للصليب الأحمر على الأقل[١٤]. وكان رد فعل إسرائيل،

ساعتها، أنه تم معاملتها بطريقة غير عادلة، إذ استثنت هى من ضمن الجميع، ليتم انتقادها. وقد تستخدم إسرائيل هنا المذهب الرسمى لدى الولايات المتحدة، المعروف بـ «مذهب پاول»، بالرغم من قدمه العتيق، والذى يقول: «استخدام قوة هائلة فى وجه أى خطر قادم». أما المذهب الرسمى لدولة إسرائيل، فيسمح «باستخدام كامل للسلاح ضد كل من يعرض الحياة الآدمية للخطر، خاصة من يهدد قواتنا أو أى إسرائيلى» (المستشار العسكرى الإسرائيلى «دانييل رايسنار»)[١٥]. والاستخدام الكامل للقوة - من قبل جيش حديث - يتضمن دبابات، طائرات هليكوپتر حاملة للمدافع والصواريخ، قناصين محترفين، يهدفون جميعًا إلى ضرب المدنيين (وفى الغالب الأطفال). **وقد تحدث موظف بالپنتاجون عن مبيعات الأسلحة الأمريكية، قائلاً إنها «لا تحمل أى تحذير بأن الأسلحة لا يمكن استخدامها ضد المدنيين»، ولكنه «أقر بأن الصواريخ المضادة للدبابات وطائرات الهليكوپتر المهاجمة لا يمكن اعتبارها - تقليديًا - أدوات للسيطرة على الجماهير»، إلا مع أولئك الأقوياء الذين يستطيعون تمرير ذلك، تحت حماية أجنحة الدولة الكبرى، «ولا يمكننا إضاعة الوقت فى معاودة تخمين إلى أى درجة يحتاج القائد الإسرائيلى للهليكوپتر ليصد هجومًا على قواته»**[١٦].

ليس من العجيب، أن تقوم دولة عميلة للولايات المتحدة (إسرائيل) بانتهاج المذهب العسكرى الأمريكى، الذى ترك من الرعب والهلع، ما لا نقوى ولا نقدر على تسجيله. وبالطبع، ليست الولايات المتحدة وإسرائيل هما الدولتين الوحيدتين اللتين تنتهجان هذا المذهب، بل تستخدمه أيضًا الدول الأعداء المستهدفة، والتى سرعان ما تقع تحت مجهر الإدانة إذا ما استخدمته. ولدينا مثل، حدث مؤخرًا، فى رد فعل دولة صربيا، عندما تم الاعتداء على أرضها (كما تجزم الولايات المتحدة) من قبل عصابات ألبانية - مما أدى إلى مقتل رجال شرطة صربيين، وسلب مدنيين (منهم ألبانيون) - معلنة أن هدفها هو استخراج «رد فعل غير متناسب» ليُهيج غضب الغرب، ثم يُهيج «الناتو» للقيام بهجوم عسكرى. ومعظم الوثائق التى صدرت، وبثراء، عن الجهات الغربية (الولايات المتحدة، والناتو، وغيرهما) تبرر قصف صربيا[١٧]. وإذا افترضنا مصداقية هذه المصادر والوثائق، سنجد أن رد

الفعل الصربى - بالرغم من كونه، وبدون شك، غير متناسب وفى منتهى الجرم - إلا أنه لا يُقارن بالمعيار الذى احتكمت إليه الولايات المتحدة وإسرائيل فى شأن انتهاجهما للمذهب العسكرى.

وفى الصحف البريطانية ذات الاتجاه العام، يمكننا أن نقرأ التالى:

**إذا كان الفلسطينيون سودًا، فإن إسرائيل كان لا بد أن تكون الآن دولة منبوذة، خاضعة للعقوبات الاقتصادية التى تقودها الولايات المتحدة (وهو ما ليس صحيحًا، للأسف الشديد). وكان لا بد أن يُنظر إلى تنميتها واستيطانها للضفة الغربية، على كونه نظامًا للتفرقة العنصرية، حيث يُسمح للسكان المحليين بالعيش فى مساحة ضيقة جدًا من أرضهم، فى «بانتوستان» تُدار ذاتيًا، مع احتكار «البيض» لمصادر المياه والكهرباء. وكما كان السكان السود، يسمح لهم بالعيش فى مناطق جنوب أفريقيا البيضاء، فى قرى مخزية ومشينة، فإن معاملة إسرائيل للعرب الإسرائيليين - التى تتصف بالتمييز فى مسائل الحياة والتعليم - هى أيضًا معاملة مسيئة ومخزية(١٨).**

لن تشكل تلك الخلاصة مفاجأة لأولئك الذين يبصرون الأمور بدون أدوات التعمية والتعتيم التى فرضت على بقية البشر لسنوات طويلة. وسيظل واجبًا علينا، أن نزيل هذه الأدوات.. فى أهم دولة بالعالم. وسيعتبر هذا الواجب متطلبًا أساسيًا لأى مجهود إيجابى، نبذله للتغلب على التبعات التى لا يسر أحد التفكير فيها.

* * *